وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

ينظم مخبر دراسات إستراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

بالتعاون مع

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملتقى وطني محكم حول:

النهوض بقطاع الخدمات: رهان إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يومي: 11-12 مارس 2020 م

- **الرئيس الشرفي:** د. عميروش بوشلاغم-مدير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة
- **رئيس الملتقى:** د. أبوبكر بوسالم
- **رئيس اللجنة العلمية:** د. شراف عقون
- **رئيس اللجنة التنظيمية:** د. جمال لطرش
- **المنسق العام للملتقى:** د. بوطلاعة محمد

الديباجة :

يعد قطاع الخدمات أحد أهم فروع الاقتصاد المنتجة للقيمة والثروة، كنتيجة لاستحواذه على نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول المتقدمة. حيث تشير الإحصائيات المتوفرة لبلوغها نسبة تقارب 80% بالنسبة للاقتصاد الأمريكي لسنة 2017م، وهي دلالة قطعية للمكانة الإستراتيجية لهذا القطاع فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني ككل. يستمد قطاع الخدمات أهميته البالغة باعتباره عامل محفز لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل لباقي القطاعات الأخرى، بتوفيره للبيئة الحاضنة لعوامل نجاح مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما يعتبر مستوعب أساسي للعمالة ومحرك رئيسي لباقي الأنشطة الإنتاجية.

بالنسبة للجزائر وحسب الإحصائيات الرسمية المتوفرة لسنة 2017م، يحتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج الوطني الخام. غير أن هذه التبعية تفرض إتباع سياسات اقتصادية فعالة لخلق تنوع من شأنه ضمان الوصول لمعدلات نمو مرتفعة، والتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج للثروة والقيمة، وفي نفس الوقت يأخذ بعين الاعتبار التحديات البيئية والاجتماعية الحالية. تماشيا مع ذلك، وسعيا لإرساء قواعد وبوادر التنمية المستدامة، سنحاول معالجة كيفية النهوض بقطاع الخدمات، بالتطرق لمختلف الأساليب والمداخل العلمية الكفيلة بتحسين مخرجات المؤسسات الجزائرية المشكلة لهذا القطاع بضمان محفظة مثلى للتنويع الاقتصادي، وبحث مساهمة ذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة والتخلص من التبعية المفرطة لقطاع الطاقة.

لذا سنحاول من خلال هذه التظاهرة العلمية لفت انتباه القائمين على صناعة القرار الاقتصادي بالجزائر تجاه تبني الاستراتيجيات الفعالة للنهوض بقطاع الخدمات وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة وتحقيق التنويع الاقتصادي.

أهداف الملتقى:

1. تحديد الأساليب الإدارية الكفيلة بتحسين أداء المؤسسات الخدمية الجزائرية لضمان الرفع من قدراتها التنافسية.
2. تفعيل دور قطاع الخدمات بما يتضمنه من مؤسسات في تحسين نتائج الاقتصاد الوطني الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة.

3. لفت انتباه السلطات الجزائرية تجاه حتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وتوفير شروط إقامة المدن الذكية وتبني المؤسسات الخدمية لمبادئ ذكاء الأعمال، من أجل ضمان تطوير بيئة اقتصادية عامة حاضنة لنجاح الأعمال.

4. لفت انتباه القائمين على صناعة القرار الاقتصادي بالجزائر تجاه تبني الاستراتيجيات الفعالة للنهوض بقطاع الخدمات وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة وتحقيق التنويع الاقتصادي.

محاور الملتقى:

المحور الأول: رهانات وتطلعات تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

المحور الثاني: واقع قطاع الخدمات ومكانته في الإقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: الاستثمار الخاص في قطاعات الصحة والتعليم بالجزائر كبديل تمويلي في ظل محدودية الموارد وحتمية تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

المحور الرابع: تشجيع الاستثمار السياحي وتطوير البنية التحتية كبديل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر.

المحور الخامس: أهمية تحسين خدمات النقل والبريد والخدمات المالية والمصرفية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر.

المحور السادس: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تمويل قطاعات الصحة، التعليم، السياحة، وتحقيق الشمول المالي، وإمكانية استفادة الجزائر منها.

شروط المشاركة

- انسجام موضوع المداخلة مع أحد محاور الملتقى.
- أن يكون البحث أصليا وحديثا ولم يسبق أن قدم في ملتقى سابق أو تم نشره، أو مأخوذا من أطروحة أو بحث علمي.
- تكون المداخلات بصيغة وورد وبإحدى اللغات الثلاث (عربية، فرنسية، إنجليزية).
- تكتب المداخلات على ورق A4 وبخط simplified Arabic 14 للمداخلات باللغة العربية، وبخط Times new Roman بحجم 12 للمداخلات باللغة الأجنبية وبهوامش 1.5 سم لكل الاتجاهات.
- تقدم الملخصات باللغة العربية ولغة أجنبية على أن لا يتعدى الملخص 20 سطرا.
- التهميش في آخر المقال
- لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن 20 صفحة، بما في ذلك قائمة المراجع والملاحق.
- رسوم المشاركة: 4000.00 دج.
- ترسل جميع المداخلات على ايميل الملتقى التالي: Colloque.mila2019@yahoo.com